الثقافة في مجتمعات الخليج العربي من العزلة إلى الانفتاح

محاضرة ألقيت في منتدى الثلاثاء الثقافي بتاريخ ٣ جمادى الأولى ١٤٤٠هـ الموافق ٨ يناير ٢٠١٩م

الدكتور حسن مدن
باحثٌ وكاتب وأديب بحريني

في مفهوم الثقافة

يبين إدمار موران في كتاب (الخروج من القرن العشرين) أن تعريف المثقف تعريف إشكالي. ومع ذلك يمكن اعتبار المثقف هو من يعمد إلى دراسة الأفكار ذات القيمة الاجتماعية والسياسية والأخلاقية التي تعني أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع. إذن يقترن المثقف في أذهاننا بالإشتغال بالفكر. ولكن كل الأعمال اليدوية، مهما كانت بسيطة تستوجب تحفيز الفكر، فهل الاشتغال بالفكر وحده كافٍ لتعريف المثقف؟!

إن الاشتغال بالفكر وحده لا يجعل من مواطنٍ ما كائناً مثقفاً، فمستوى الشهادات لا يجعل من المتعلم مثقفاً، إذ أن المثقف هو من يوظف رأسماله الرمزي: الفكر، لصالح المجتمع. ومن هنا لا بد من التمييز بين المثقف وتقني المعرفة، فتقني المعرفة هو من يملك رأسمالاً رمزياً معرفياً لا يتجاوز في توظيفه له وضعه المهني، ويظل أسيراً لهذا الوضع دون أن يخرج عنه، ودون أن يوظف مهنته لصالح المجموع.

وبالتالي بوسعنا أن نفرق بين أستاذ للفلسفة وآخر، فيمكن للأول أن يكون مجرد وسيطاً بين الفلاسفة والطلبة ولا يتخطى إطاره المهني، ويمكن للثاني أن يوظف ما قرأه لتشخيص أسباب العطالة مثلاً في مجتمعه، لذلك يمكن للفلاسفة ألا يكونوا مثقفين

عندما لا تتعرض معرفتهم للهواء الطلق وتدب على رجليها في الحياة.

أنطونيو غرامشي، المفكر الإيطالي المعروف أول من صاغ مفهوم المثقف العضوي لم يقتصر - في أطروحته - على الربط العضوي للمثقف بطبقة معينة، بل أنه أكد كذلك على وظيفة المثقفين الخاصة المتمثلة في تقديم التصور المتكامل والمتجانس للعالم، وشدّد على إستقلاليتهم، ولو النسبية إلى الحد الذي قد يتعارض فيه المثقف مع الطبقات التي ينتمي إليها.

المثقفون، عند غرامشي، يرتبطون أصلاً بالطبقات الاجتماعية كافة، ولكنهم يحققون وجودهم في ارتباطهم العضوي بالطبقة عن طريق تنظيمها السياسي، الذي يطلق عليه غرامشي مصطلح المثقف الجماعي. ويلح غرامشي على أن يظلَّ المثقف دائماً بمثابة الوعي الذاتي النقدي للطبقة التي ارتبط بها. هذه الوظيفة النقدية هي بوصلته في الاتجاه الصحيح ولانجاز مهمته.

النشاط الثقافي شكل من أشكال الفعالية الاجتماعية، فمع أخذنا بالاعتبار الاستقلالية النسبية للثقافة، فإننا لا نستطيع أن نفصلها عن سياق العلاقات السياسية والاقتصادية، ولو قسنا الأمر على الحال في منطقتنا الخليجية، لوجدنا أنه تراجعت أشكال أدبية وثقافية معينة، وظهرت أجناس أدبية وفنية جديدة تعبيراً عن دينامية التغيير الحاصل في البنيان الاجتماعي - السياسي. فالأدب والثقافة القائمان على الزراعة وصيد اللؤلؤ والإنتاج السلعي الصغير، ليسا هما نفسيهما القائمين على العلاقة الرأسمالية التي جاءت مع اكتشاف النفط، فلا يمكن النظر إلى الثقافة بوصفها شيئاً ثابتاً لا يتغير، بل يجب النظر إليهما في إطار سيرورة متواصلة.

حول هوية الثقافة في الخليج العربي

المحلي والوطني في الثقافة: قبل أن ندخل في بعض التفاصيل يتعين علينا التفريق، أولاً بين المحلي والوطني، حيث يتعين السؤال: هل المحلي هو نفسه الوطني ؟ أي هل حين نتحدث عن الثقافة الوطنية نكون قد عنينا الثقافة المحلية ذاتها، أي ثقافة بلد بعينه أم شعب بعينه، أم أن في الأمر شيء من التدرج، كأن تكون المحلية سابقة للوطنية، أو في درجة أو درجات أدنى منها، وما الذي يجب فعله كي يتحول المحلي إلى وطني، ما السبيل لجعل الثقافة المحلية تتحول أو ترتقي إلى ثقافة وطنية ؟

كي نمسك بهذا الموضوع ربما وجب علينا العودة قليلاً إلى تلك العلاقة التي حكمت القوى أو الإمبراطوريات التي استعمرت بلدان العالم، بالرموز الثقافية المحلية، لنجد أن هذه القوى استهدفت تدمير، أو على الأقل تهميش أو تحييد، تلك الرموز كي لا تصبح علامة من علامات الهوية، أي ألا ترتقي من طابعها المحلي الصرف الذي تكونت فيه وبه لتصبح ثقافةً وطنيةً أو رمزاً من رموز الهوية.

فالمحلي غالباً ما يكون محدوداً وقاصراً وتقنياً إلى حدود بعيدة، ونعني بالتقنية هنا أنه يؤدي وظيفةً من وظائف الحياة، ولكنه لا يكتسب طابع الرمز الوطني، طابع الهوية، أما الوطني فهو دلالة وتعبير عن الوجدان العام للشعب أو للأمة ، لذا فانه يتطور ويتحرك ويتحول إلى فعل مقاومة .

ولهذا السبب فإن أي شعب يجد نفسه يخوض معركة استقلال أو تثبيت هوية ينصرف إلى العناية برموز ثقافته المحلية، كي يخرجها من حيزها الطقوسي ويجعل منها ثقافة وطنية، ثقافة للفعل والتأثير والمواجهة وإبراز تمايزها عن ثقافة الآخر الذي هو هنا في صورة المستعمر أو المحتل أو الغاصب أو حتى مجرد الساعي لتسييد ثقافته ونمط حياته على الآخرين.

إن ذلك يساعد على فهم حقيقة أن الظاهرة حين تكون محلية فقط ، أو يجري النظر إليها بوصفها محلية فقط، فإنها تصبح أكثر قابلية للاندثار والضياع، أما حين يضفى عليها الطابع الوطني الذي يرتقي من الطقوسية إلى الدلالة والتعبير فانها تشكل رمزاً من رموز الهوية أو تعبيرا من تعبيراتها .

النظرة المحلية هي بطبيعتها نظرة ضيقة، محدودة وقاصرة، أما النظرة الوطنية فهي في حالنا نحن في هذه المنطقة أقدر على رؤية ترابط الظواهر ورؤية المحلي في علاقته بالعربي وفي علاقته بالعالمي. النظرة الوطنية إذ تجعل من البحث في التراث والثقافة بحثا في الهوية، فإنها نفسها أيضا تجعل منه بحثا في رؤية الثقافة الوطنية جزءا أو تفصيلا في سياق إنساني أشمل وأعمق.

مجتمعات الخليج كوحدة ثقافية

الخليج كوحدة جغرافية وثقافية وتاريخية ونفسية لم تنشأ بقيام منظومة مجلس التعاون الخليجي فهي سابقة له بكثير، بالعكس فإن هذه المنظومة تأسست على هذه الأرضية الموضوعية المتشكلة والقائمة أساساً.

صحيح أن مجلس التعاون قد أضفى الطابع المؤسساتي على هذه الحقيقة الموضوعية بما يتناسب وظروف الزمن الراهن، لكن يؤخذ على المجلس أنه انصرف بدرجة أساسية إلى الموضوع السياسي ربما تحت ضغط الشعور بالتحديات الأمنية المحيطة بالمنطقة، لكننا نريد لهذا المجلس أن يتخطى إطاره الضيق هذا بحيث تغطي مظلته أشكال التفاعل في الحقول الأخرى وفي مقدمتها الحقل الثقافي.

ثقافة عربية، لا خليجية

كنا، وسنظلّ، من أشدّ دعاة مصطلح «الثقافة في الخليج العربي»، لا «الثقافة الخليجية»، لكن مفهوم «الثقافة في الخليج»، وإن قبلناه تجاوزاً، ربما من باب إيجاز القول، سيكون ناقصاً إن لم نضف عليه صفة العربية، فلا يمكن الحديث عن ثقافة في هذه المنطقة، ليست غير عربية، على الأقل في حدود القائم من معطيات تاريخياً وراهناً، وبالتالي فإن الأصحّ هو الحديث عن «الثقافة العربية في الخليج».

ونقول ذلك لا تقليلاً من أهمية المنجز الثقافي والابداعي في هذه المنطقة، مخافة أن يقال بأنه ما يزال أقلّ من أن تكون له هويته الخاصة، وأيضاً لا نقوله من منطلق التعصب القومي العروبي، مع أننا لا نجد غضاضة في أن يفخر المرء ويعتز بانتماءه القومي الأشمل من المحلي والجهوي، وإنما من منطلق أنه لا يمكن لنا، في مطلق الأحوال، الحديث عن ثقافة في هذه المنطقة مسقطة عن بيئتها العربية، وأفقها العربي، وليس بوسع أي مثقف جاد وأصيل في هذه المنطقة أن يقدم نفسه على أنه مثقف خليجي، هكذا في المطلق، متجاهلاً أن الثقافة العربية تسري في نسغ فكره وإبداعه، لغة وتكويناً.

انتقدنا، غير مرّة، النزوع الذي نجد تجليات «خليجية» مختلفة له، لا في الثقافة وحدها، إنما في مجمل النظرة العامة تجاه الذات «الخليجية» كما لو كانت امتيازاً، ناجماً عما حبى الله به المنطقة من ثروات، وهو نزوع منبوذ، ونرجسي، وزائف، لأنه يغفل أن هذه المنطقة، دون عمقها العربي، ستكون في مهب الريح.

ونقدنا لهذا النزوع، يقترن بنقدنا لنزوع آخر نجد تجليات مضادة له لدى البعض من العرب، في النظر إلى هذه المنطقة على أنها صحراء لا ثقافة ولا ابداع فيها، وهي نزوع منبوذ أيضاً، ناجم، في الأساس، عن جهل بتاريخ المنطقة الثقافي، ومن هنا أتت

تأتي الصرخة التي عبرّ عنوان أحد كتب الدكتور محمد الرميحي الموسوم: «الخليج ليس نفطا».

وإذا كنا نرفض الحديث عن «ثقافة خليجية»، فإننا، ومن باب أولى، نرفض الحديث عن ثقافة بحرينية، وأخرى سعودية، وثالثة كويتية، أو اماراتية أو عمانية .. الخ، ولعّل هذا هو أحد المحاذير التي يمكن أن ننزلق إليها إذا انسقنا إلى مفهوم «الثقافة الخليجية»، حيث سنجد أنفسنا، بعد حين، ننزلق نحو «ثقافة» خاصة بكل قطر خليجي على حدة.

أعرف أن هذا القول سيثير السؤال التالي: وماذا عن الخصوصيات، التي قد نجدها في ثقافة وأدب البلد الواحد، فما بالنا بعدة بلدان؟

هذا ما أردنا بلوغه. نحن مع الإقرار بهذه الخصوصيات، بوصفها تجليات لثقافة واحدة، وليس بصفتها مجموعة ثقافات، وواجبنا، كمهتمين بالتاريخ الثقافي لهذه المنطقة، هو الإمساك بما يمكن أن نصفه «قوانين» تطور الثقافة في بلداننا، لرؤية المشترك والمختلف فيه، ولإيضاح أن «الخصوصي» يثري المشترك ولا يناقضه.

ثانياً: ثقافة الخليج من العزلة إلى النفط

سأتحدث في هذه الأطروحة بشكل أساسي عن تعايش الثقافتين التقليدية والحديثة في مجتمعات الخليج والجزيرة العربية، والغرض من الحديث عن أكثر من ثقافتين، حديثة وتقليدية، الإشارة إلى أن طبيعة التركيبة السكانية المعقدة في غالبية مجتمعاتنا الخليجية، قد تحملنا، في سياق آخر غير هذا، للتحدث عن تعدد في الثقافات ناجم عن تعدد الجنسيات والملل والأقوام المقيمة بين ظهرانينا، والآتية من سياقات لغوية وثقافية وحضارية أخرى، ومختلفة في الكثير من تفاصيلها عن تفاصيل

مكوناتنا الثقافية والاجتماعية والتاريخية.

عَم أو عمن يدور الحديث حين نتكلم على البنى التقليدية في مجتمعٍ متحول كالمجتمع الخليجي الذي هو مدار الحديث والبحث، أوٍ في صياغة أخرى للسؤال: ما المعيار الذي سنستخدمه للحكم على القوى المختلفة، لنصف بعضها بأنها تقليدية ونصف بعضها الآخر بأنها غير تقليدية أو حداثية مثلاً؟ وعلى هذا السؤال يترتب سؤال لا يقل أهمية: هل تظل القوى التقليدية محافظة على تقليديتها، أم أنها هي الأخرى تخضع لديناميات التحول، والتحول الأكثر خصوصية في بناها الداخلية هي نفسها، أي الموضوعي من التحول والذاتي منه.

وثمة سؤال آخر أيضاً: ما مدى حدود هذا التحول في هذه البُنى، وهل يصل حد كسر الإطار التقليدي الذي يحكم آليات وسلوك هذه القوى، أم أنها تتطور فحسب في حدود ما تسمح به طبيعتها المحافظة، فهي لمواجهة تحديات التحول الاجتماعي ـ السياسي في المجتمع التي تضغط على بناها، تضطر لإدخال تعديلات على أشكال أدائها وعلى خطابها السياسي كي يتلائم مع المستجدات، وبما يجدد قدرة هذه البنى على البقاء.

الاهتمام بدراسة البنى التقليدية مطلوب وضروري ولا غنى عنه لبحث عملية التحول الثقافي ـ الاجتماعي في بلداننا، لأن نفوذ البنى التقليدية يظل مهيمناً وفي أحيان غالبة حاسماً في تقرير حجم ومدى وشكل وآفاق التحول السياسي، لأن البلدان النامية كافة لم تخضع أو لم تمر بتغييرات حاسمة قطعت مع هذه البنى أو فككتها أو أنهت دورها، بما في ذلك في البلدان التي عرفت أنظمة راديكالية جاءت إلى السلطة تحت شعارات التحديث، لأن ما أدخلته هذه الأنظمة من تغييرات ظل في الغالب عند حدود السطح الخارجي أو القشرة الخارجية ولم يمس عصب البناء التقليدي الموروث، وفي أحايين كثيرة فإن عمليات التحديث

العشوائي استنفرت واستفزت البنى التقليدية وأطلقتها من عقالها، فما أن قيضت لهذه البنى أول فرصة لرد الاعتبار لنفسها ولدورها فإنها لم تتردد في ذلك.

وهنا لا بد من توضيح أمرين. الأول هو أن الحديث هذا يكتسب مبررات مهمة عند مقارنة واقع البلدان النامية مع الواقع الغربي، في أوروبا، خاصة حيث أدت الانقلابات الثورية الكبرى هناك إلى صوغ روح حداثية جديدة طبعت سيمياء المجتمع هناك، بحيث لم يعد الحديث عن ثنائية التقليد والحداثة حاضراً بالقوة التي هو عليها في البلدان الأقل نمواً، بما فيها البلدان العربية والإسلامية، أما الأمر الثاني فيتصل بكون الحديث عن البنى التقليدية لا يتضمن حكم قيمة، أعني أنه لا يحمل بالضرورة مدلولاً سلبياً، انطلاقاً من واقع أن هذه البنى التقليدية مكون أصيل من مكونات البنيان الاجتماعي ـ السياسي في هذه البلدان، عامة وفي البلدان العربية ـ الإسلامية خاصة.

ثمة عامل مهم آخر للاهتمام بالبنى التقليدية، تكويناً ودوراً وأفقاً. ويكمن هذا العامل في ما نود أن ندعوه ثنائية التقليد ـ الحداثة التي تعد أحد عوامل الجدل في مجتمعاتنا، سواء كان ذلك على صعيد الفكر والنظرة للحياة أو على صعيد الخيارات الاجتماعية ـ الثقافية، التي تشمل ضمن ما تشمل شكل الحكم والمشاركة السياسية. بل أن المجتمع العربي ـ الإسلامي خاضع لهذه الثنائية منذ نحو قرنين على الأقل في جدله الداخلي وفي جدله مع الآخر.

ونتحدث هنا عن الحداثة بوصفها حركة انفصال، فهي قطع مع الماضي، ولكن ليس بهدف نبذه وإنما لاحتوائه وإدماجه في مخاض التحديث المتجدد، فهي والحال كذلك اتصال وانفصال، استمرار وقطيعة، استمرار مع الماضي وقطيعة له. ومن شأن الحداثة أن تصيب المجتمع التقليدي بصدمة تجعله يشهد

اهتـزازات وتحـولات في كل مسـتويات نسـقه الاجتماعـي إمـا في اتجـاه التكيـف مـع الحداثـة أو في اتجـاه رفضهـا، مطلقـة في هـذه المجتمعات صراعاً عسيراً بين مقومات التقليد، ومقومات الحداثة، وهـذا الـصراع ليـس اختياريـاً أو إراديـاً بـل هـو مخـاض موضوعـي ناتـج عـن مظاهـر تقدم الحداثـة التـي تتحـول إلى خيـار كاسـح يغـزو كل الآفـاق والفضـاءات بمختلـف الوسـائل والآليـات، كـما إنـه صراع مفتـوح لأنـه يقحـم هـذه المجتمعات في مخـاض مـن التحـول طويـل المـدى.

بـل إن الدولـة، مـن حيـث هـي شـكل حديـث لتنظيـم المجتمـع وإدارتـه، كثـيراً مـا اصطدمـت بالبنـى السـابقة لهـا والتـي مـا زالـت تحتفـظ بدرجـة عاليـة مـن القـوة والتماسـك التـي تجعلهـا فعالـة ومناقضـة للدولـة، وفي بعـض الحـالات بديـلاً ممكنـاً أو محتمـلاً عنهـا في المناطـق التـي لا تسـتطيع هـذه الدولـة مـن حيـث هـي سـلطة مركزيـة أن تفـرض نفوذهـا. ولـذا يتسـم الانتقـال مـن الحـال التقليديـة السـابقة للدولـة إلى الدولـة مـن حيـث هـي جهـاز الإدارة الحديـث بالصعوبـة، ويحمـل معـه مظاهـر مؤلمـة، وقـد يفـرز في بعـض الحـالات شـيئاً مـن ازدواجيـة السـلطة أو تقاسـمها، بحيـث تبـدو الدولـة مضطـرة للتنـازل عـن بعـض مهامهـا للبنـى السـابقة لهـا، وتراعي عـدم اسـتفزازها أو اسـتدراجها للمواجهـة، لكـن هـذه الصورة المسـالمة للعلاقـة قـد تنهـار تحـت ضغـط تمـادي نفـوذ البنـى التقليديـة كالقبيلـة أو العشـيرة أو الطائفـة.

وهـذا النـوع مـن التضـاد يلفـت نظرنـا، مـن جهـة أخـرى، إلى مفارقـة جديـرة بالمعاينـة، ففـي الوقـت الـذي يـدور فيـه الحديـث عـلى النطـاق العالمـي، تحـت تأثـيرات العولمـة عـن ضرورات تنشـيط وتطويـر وتفعيـل مؤسسـات المجتمـع المـدني، وتـزداد الدعـوة للحـدّ مـن سـطوة نفـوذ الدولـة لصالـح دورٍ أكـبر للمجتمعـات الأهليـة ليـس في مجـال الاقتصـاد وحـده، مـن خـلال الحديـث الدائـم عـن

الخصخصة وتوسيع دور القطاع الخاص، وإنما كذلك في مجالات السياسة والخدمة الاجتماعية والنشاط الثقافي والفني، فإننا ما برحنا في مرحلة نضطر فيها للمطالبة بدورٍ أكبر للدولة لضبط نزاعات المؤسسات السابقة لها، وللتأكيد على أهمية بسط نفوذ الدولة بديلاً لنفوذ هذه المؤسسات التي لم توضع خطة لتفكيك عوامل قوتها وتأثيرها، لأن هذه البنى تخترق الدولة، وتجد الدولة نفسها مضطرة في حالات كثيرة للتماثل، لا بل والتماهي مع هذه المؤسسات.

في القوانين التي تحكم عملية التحول من هياكل البنى التقليدية إلى هياكل العصرنة والتحديث، فإن الخليج لا يشكل استثناء أو حالاً فريدة، حتى لو كانت هناك سمات محلية خاصة بهذا التحول في الظروف التاريخية والعيانية بالمنطقة، فبلداننا خضعت مثلما خضعت بقية البلدان العربية للهيمنة الأجنبية الطويلة التي أطبقت اليد على مجريات الأمور فيها، وسعت لإدخال ما تراه هي ضرورياً من إصلاحات أو تطويرات في البناء الإداري وفي تنظيم العلاقة مع الرعايا، ولم تتردد في مواجهة البنى التقليدية التي واجهت ما أبداه الإنجليز من ميول لإدخال أنظمة وقوانين وأجهزة إدارية.

لقد قطعت مجتمعات المنطقة شوطاً من التغيرات أفرز قوى اجتماعية بألوان شتى. وقد أدى هذا التطور إلى تشكيل بانوراما منوعة، فيها القوى التقليدية وفيها القوى التي رفعت شعارات الحداثة وعملت من أجلها. كما أن هذا التطور نفسه جعل من القوى المصنفة بوصفها تقليدية أو محافظة حكماً من برامجها الاجتماعية تعيد النظر في بعض أطروحاتها.

ولا تشكل دول الخليج العربي استثناء في هذا المجال، بل لعل الأمر يتجلى هنا في أكثر صُوره فداحة، بسبب التحول السريع والعاصف الذي أحدث خضةً نفسية واجتماعية كبيرة، فحتى عهد

قريب كانت الثقافة السائدة في مجتمعات الخليج ثقافة شفاهية، وكانت رموز هذه الثقافة تستجيب لحاجات البيئة المحدودة في مجتمع كان اقرب إلى السكون منه إلى الحركة.

للدكتور طه حسين مقالة مهمة عن «الحياة الأدبية في جزيرة العرب»، وفيها قال:» «إن الكلام عن الأدب في جزيرة العرب يحتاج قبل الشروع فيه إلى أن تحل مسالة عزلة هذه الجزيرة، فبلاد العرب هي مهد الأدب القديم، وفي شماليها ووسطها ظهر الشعر الجاهلي وفي الحجاز ظهر القرآن ومن الحجاز ونجد وتهامة انتشرت اللغة العربية وما كانت تحمل من أدب ودين إلى بلاد الشرق الأدنى، فغمرت أكثره وظلت موطناً للأدب الخالص طوال القرن الأول للهجرة.

«فكبار الشعراء في العصر الأموي جميعاً من البادية أو من حواضر الحجاز ونجد، ومع أن العراق قد عظم شأنه جداً في العصر العباسي ونبغ فيه جماعة من الشعراء، منهم من أصله فارسي، ومنهم من أصله من هذه الأخلاط السامية التي كانت تنتشر في العراق والجزيرة والشام، فقد ظلَّ في البادية شعراء ممتازون كانوا يفدون على الخلفاء والوزراء في بغداد في أواخر القرن الثالث للهجرة، ثم انقطعت الصلة الأدبية، أو كادت تنقطع بين جزيرة العرب وبلاد الشرق العربي، وعادت الجزيرة العربية إلى ما كانت عليه قبل الإسلام من عزلة تامة في الأدب وشديدة في السياسة وغيرها من مظاهر الحياة».

بعد هذا يتساءل طه حسين عن سبب هذه العزلة التي نشأ عنها «أن أصبحت هذه البلاد التي كانت مصدر النور للشرق الإسلامي كله موطن الجهل والظلمة»، كما وأصبحت هذه البلاد التي كانت مهد اللغة العربية والأدب العربي أقل البلاد حظاً من الامتياز في الأدب واللغة والدين فضلاً عن العلوم الأخرى»؟.

لم يؤد اهتمام الغزاة الأوروبيين بهذه المنطقة، مع تصاعد

التنافس بين القوى الإستعمارية على مناطق النفوذ في العالم، والذي انتهى كما نعلم جميعاً بنجاح البريطانيين في فرض حمايتهم على المنطقة والهيمنة التي امتدت مديداً عليها، إلى إنهاء ما عانته المنطقة من عزلة، بل أنهم كرّسوا هذه العزلة من خلال سياسة الحفاظ على الأمر الواقع، دون المساس الجدي بجوهر الهياكل الاجتماعية وأنماط العيش في المنطقة، فلم يغدو الهدف أكثر من استخدام هذه المنطقة رأس جسر لعملياتهم في بلدان ومناطق أخرى، ولم يكلف المستعمرون أنفسهم عناء إقامة بنية تحتية حديثة، وإدخال الخدمات التعليمية والصحية وسواها، ناهيك عن الخدمات الثقافية التي كانت في عداد الترف.

الإختراق الكبير الذي حدث في مسار السير الرتيب البطيء لمجتمعات هذه المنطقة جاء مع اكتشاف النفط وتصديره، والطفرة الاجتماعية الاقتصادية التي ترتبت على ذلك، مما أحدث هزةً عميقة هددت معالم الثقافة الشفاهية السائدة بالاندثار قبل أن توثق أو تجمع مادتها، الأمر الذي بات يهدد المجتمع بأن يصبح مجتمعا بلا ذاكرة.

ذلك أن فجاءة التحولات الاقتصادية الاجتماعية وسرعة وتيرتها أحدثت من الآثار على هذا الصعيد ما لم يحدث سابقاً، فخلال عقود قليلة جرى ما يشبه الانقلاب الذي نجم عنه تصدع في منظومة القيم، واندثرت الكثير من الحرف لصالح شيوع نمط انتاج جديد جلب معه ثقافةً فيها الكثير من مظاهر التشوه، بوصفها في الغالب الأعم ثقافة استهلاكية تتوسل السهولة والاسترخاء والاتكالية، ومع الوقت صُدرت صورة سلبية عن المجتمعات الخليجية بوصفها مجتمعات نشأت مع اكتشاف النفط، فيما الدراسة التاريخية تشير إلى وجود نماذج تعبيرية ثرية ومتعددة في حقول الثقافة والحرف والأشعار والأمثال الشعبية التي تلخص الخبرة الشعبية المديدة في الفترة السابقة

لاكتشاف وتسويق النفط، وان جزءاً كبيرا من هذه النماذج قد اندثر فيما يهدد الاندثار ما تبقى منها.

في وقت لاحق، أفرز الانفتاح على التجارب الإبداعية العربية في العراق ولبنان ومصر وسوريا وغيرها من بلدان المشرق خاصة بسبب سهولة الاتصال بهذه البلدان بسبب السفر المتبادل بين أبناء منطقتنا وأبناء هذه البلدان عبر السياحة والبعثات الدراسية والتعليمية وما إليها، وسهولة وصول المطبوعات والكتب وكذلك بسبب تقي الكثير من أبناء المنطقة تعليمهم في الجامعات الأوروبية والأمريكية وتمكنهم من لغات أجنبية، في مقدمتها اللغة الانجليزية بطبيعة الحال، وديناميه التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وما نجم عنها من أشكال وعي كانت جديرة في أن تحفر جدران العزلة والتقليد على صلابتها، أن نشأت مظاهر ثقافة وإبداع حداثية في مجالات القصة القصيرة والقصيدة وحتى الرواية، إضافة إلى بزوغ أشكال تعبير في الفنون الحديثة، كالتشكيل والمسرح وحتى السينما.

وفي الإجمال فإن المدن الحديثة التي قامت في ابوظبي ودبي والكويت ومسقط والمنامة وسواها، في انكشافها على العالم الذي وحدّته قسراً آليات العولمة، زجت بهذه المنطقة وأبنائها الذين باتوا أشبه بالجزر الصغيرة وسط طوفان من أنماط الثقافة والسلوك والتفكير في لجة العولمة، التي تفكك بدأب ماهر الثقافة التقليدية، ويمكن القول، إلى حد ما، الثقافة الوطنية.

في مواجهة ذلك، في ما يشبه ردة الفعل التي تنطلق فيما أرى من الوعي الباطن رغبة في التمسك بما يعد رموزا للهوية الوطنية والثقافة المحلية المهددة بالزوال أو الاندثار، نشهد جهوداً في إحياء بعض مظاهر الثقافة التقليدية كالشعر النبطي والرقصات والألعاب والسباقات التقليدية، ولكن باستخدام وسائل الاتصال الحديثة وفي مقدمتها التلفزيون، فنصبح إزاء ظاهرة جديدة من

نوعها، فوسائل الاتصال الحديثة جداً والمتطورة جداً، والتي تعتمد على تقنيات غاية في الجدة، والتي تتوسل أساليب الإعلام الجماهيري تستخدم لإحياء مظاهر من الثقافة التقليدية، وينال ذلك بطبيعة الحال اهتماماً أوسع وأكبر بكثير مما تناله مظاهر الثقافة الجديدة، التي يتعين عليها في حالات كثير النضال في سبيل تثبيت مشروعيتها، كتعبير عن تحولات حديثة راهنة ومستقبلية.

التحديات

الثقافة هي مثل الصناعة الثقيلة تحتاج إلى بنية أساسية قوية، البنى الأساسية الحديثة للثقافة، وإحدى مفارقات الواقع الثقافي التناقض القائم بين ما تظهره الحركة الإبداعية والثقافية، الآتية من المجتمع واللصيقة بالأفق الديمقراطي الواسع من حيوية وخصوبة وثراء، وبين التعاطي الرسمي مع الثقافة الذي اتسم على الدوام في النظر إلى الثقافة بمقدار كبير من الريبة.

هذه النظرة ستنعكس مباشرة في غياب الاهتمام بالجدي بالشأن الثقافي، الذي يجب أن يتجلى في الإنفاق على الثقافة بوصفها استثماراً في المستقبل، تماماً كما نفعل مع التعليم مثلاً. فبمقدار ما أن الدولة ملزمة بتأمين التعليم لأبنائها بتشييد المدارس والكليات والمعاهد والجامعات والمختبرات، فإنها مطالبة بأن تؤمن لهؤلاء الأبناء الخدمات الثقافية عبر تشييد البنية التحتية للعمل الثقافي من متاحف ومراكز ثقافية وصالات للعروض المسرحية وقاعات للعروض التشكيلية ومراسم وقاعات للتدريب المسرحي والموسيقي وسواها.

العلاقة مع التاريخ الثقافي

هناك حاجة ماسة لدراسة تاريخنا الثقافي وتسليط الضوء على رموز هذا التاريخ ومعالمه، بيد أن مثل هذه الدراسة لن

تكون ميسرة ما لم يجر تأصيل منهج البحث نفسه، لأن كثيراً من الكتابات في هذا المجال ما زالت تفتقد المنهجية وتميل إلى الانطباعية وأحيانا الجمع العشوائي. وإذا كانت هذه الجهود تحقق فائدة في أنها تيسر للباحث المادة الخام المطلوبة للدراسة إلا أنها تظل بحاجة لأن تنتظم في نسق منهجي معرفي يدرس التاريخ من حيث هو فعالية إنسانية، ومن حيث هو حراك اجتماعي متصل، وللثقافة في هذا الحراك دور اللحمة التي تعبر عن الوجدان الشعبي العام عبر رموزها وتعابيرها المختلفة.

وإضافة إلى بعض مظاهر الاهتمام الرسمي بالموضوع الذي وجد تجلياته في المأسوف على شبابه مركز التراث الشعبي في دول الخليج العربية الذي اتخذ من قطر مركزاً له، فإن مبادرات فردية متعددة على أيدي مجموعة من المهتمين والباحثين الشباب وجامعي المواد التراثية قد أثمرت في السنوات الأخيرة جهداً محمودا، لكن يظل هذا الجهد محدوداً وغير كافٍ، وما زال من المتعين بذل المزيد من الجهود على شكل استراتيجيات واضحة، توفر لها الحكومات الدعم الضروري لكتابة التاريخ الثقافي بوصفه حقلاً مستقلاً، ولو في حدود نسبية عن التاريخ عامة، لأن مثل هذه الكتابة للتاريخ الثقافي ليست منفصلة عن التاريخ ككل من حيث هو ملابسات وأحداث اجتماعية وسياسية ألقت بآثارها في هذه الصورة أو تلك على حقل الثقافة.

فللخليج تاريخ ثقافي حافل وثري بالأعلام من رموز النهضة والتنوير والفكر الإصلاحي، وبمفردات الثقافة الوطنية التي طبعت المنطقة وشكلت وجدان شعبها، عبر مراحل تاريخية مختلفة، وهذه الرموز والمفردات هي ما شكّل صورة الخليج بوصفه مجتمعاً ديناميكياً حياً متفاعلاً ومتفتحاً على الثقافة والأفكار المختلفة التي سرعان ما اندمجت في بنيته المجتمعية، وكوّنت نسيجه الراهن الذي يتكون من عناصر متنوعة، ولكنها جميعاً

تسهم في تكريس هوية المجتمع وروحه وتوقه الديمقراطي.

بيد أن التاريخ الثقافي في المنطقة لم يكتب بعد، رغم الجهود والمثابرة التي قام بها عدد من أبرز المهتمين بالثقافة وبتاريخها، وهي جهود غطت بعض صفحات هذا التاريخ، لكن يبقى أن المجهول أو غير المكتوب من تاريخنا الثقافي أكثر بكثير من المعلوم، وما زالت جهود كثير من المصلحين والتربويين والمناضلين الوطنيين ورجال الفكر والأدب وسواهم غير معروفة وغير ميسرة للأجيال الجديدة، وما زالت تسود رؤية حذرة ومترددة عند التعرض لتاريخنا ورموزه مما انعكس على الجهد البحثي المبذول، أو الذي كان أن يجب أن يبذل في هذا السياق.

ومن المتعين مغادرة هذه الرؤية لصالح رؤية أخرى شجاعة تجاه مسألة الثقافة الوطنية مشفوعة بموقف أكثر اتساعاً وانفتاحاً إزاء هذا التاريخ تهيئ المناخ لمضاعفة الجهود في سبيل رؤية تاريخنا بنظرة جديدة، ففي هذه الرؤية مدخل حقيقي لمعرفة أنفسنا، وإدراك العناصر التي شكلت شخصية مجتمعنا، والإمساك بإرهاصات النهضة.

لذا يبدو منطقياً أن نطالب بأن نرى مقررات التاريخ في مناهجنا الدراسية وقد صيغت بروح أخرى وبرؤية أكثر شمولية وموضوعية، وأن يصار إلى تعريف الأجيال الجديدة بالتاريخ الوطني الذي صنعه أسلافهم والذي في نتاجه تشكلت صورة البحرين اليوم، وأمر مثل هذا يتطلب خطوة جريئة من الجهات المعنية في الدولة في مقاربة هذا الأمر.

التحدي المزوج: الاستهلاك والمحافظة

يمكننا ملاحظة سطوة الثقافة الاستهلاكية في كل مفاصل الحياة في مجتمعات الخليج واختراقها للبنى الاجتماعية وحتى للعوالم الروحية للإنسان، هناك نزوع متزايد نحو السهولة، ونحو

أوهام الثراء السريع والنظر باستخفاف ودونية لكل ماهو جاد وعميق ونبيل، وتصوير هذه المنطقة كما لو كانت «سوبرماركت» كبيراً خالياً من الروح، هذا تحد.

وهناك تحد آخر يتمثل في تراجع وتقهقر فضاءات التنوير والحداثة لمصلحة نمو التيارات المحافظة التي تعمق المأزق البنيوي القائم في هذه المنطقة أساساً بين حداثة في المظاهر في المعمار في المحلات التجارية.. في مراكز التسوق.. الخ، وبين بنية سياسية واجتماعية محافظة.

وحتى لو عقدنا مقارنة بين خطاب رواد التنوير والإصلاح عند مطالع القرن العشرين ومنتصفه، وبين بعض ما يكتبه ويفكر فيه بعض أكاديميينا ومثقفينا لأدركنا فداحة ما نحن فيه، فبدل الانشغال على أسئلة الإصلاح الحقيقية التي على هذه المجتمعات أن تجابهها نجد انشغالاً بمسائل أبعد ما تكون عن روح العصر والتحديات الحضارية الراهنة.

وهناك ظاهرة جرى الحديث عنها مراراً في معرض تشخيص سلوك بعض شرائح المثقفين تتصل بتلك الهوة الفاصلة بين الفكر والفعل، بين الإبداع الروحي والتجربة الاجتماعية، وهي هوة تفضي عادة إلى تأملات ونقاشات تجريدية بعيدة عن الحياة العملية، خاصة حين يكون حجم الاحباطات الاجتماعية المحيطة كبيراً. رغم ذلك لا يمكن المرء هنا إلا أن يقارن بين حماسة الرعيل الأول من المثقفين في بلدان المنطقة لمشروعهم الثقافي والاجتماعي، وبين حالة الخيبة التي تستحوذ على الجيل الراهن، بل أن المقارنة يمكن أن تقوم حتى بين الوضع الراهن وبين الوضع الذي كان في السبعينات وبداية الثمانيات التي كانت فرصة ذهبية لتشكل مثقف خليجي عضوي ذي حساسية نقدية تجاه واقعه وصاحب رؤية عصرية، ولكن هذه التجربة لم تتواصل.

ويبدو أن أزمة العمل التطوعي الراهنة وانفضاض الأعضاء من

حول جمعيات النفع العام تكمن تحديداً في أن الجيل الذي أسس هذه الجمعيات قد تراخى ودبت في أوصاله علامات الوهن، فيما لم يتأسس جيل جديد بمواصفات الجيل الأسبق يواصل ضخ هذه الجمعيات بالدماء.

لكي لا نكون متجنين، علينا أن نعترف أن المناخ الثقافي العربي الراهن يشهد ردة إذا ما قورن الحال بما كان عليه في مراحل سابقة، وتتغلغل في جنبات حياتنا كل مظاهر وقيم السلبية والتخاذل والاغتراب والشعور العميق بالانكسار، مقابل صعود، لسنا هنا بصدد بحث طبيعته وأسبابه وآفاقه، لرؤى ومواقف فكرية تُغطي الفراغ الذي نشأ بسب الوهن الذي اعترى مشروع النهضة العربية بروافده وتلاوينه.

ولكن هذا الاعتراف شيء، والدعوة إلى العبثية والعدمية واللاجدوى شيء آخر، حتى لو سلمنا بمشروعية القلق الذي يحفز عليها، حين ترمي كل الأفكار والأسماء بالفشل، وهذا قد يدفعنا للتساؤل عن الموقف الواجب اتخاذه تجاه ميراثنا الفكري الذي سيكون من التعسف رميه كله بالتحزب وبالانتماء الايدولوجي الضيق.

جيل خليجي قلق: تدوين الشباب ومُدوناتهم

يبرز التفاوت العميق بين الأجيال الجديدة والأجيال الأسبق، هذا التفاوت الذي يكاد يشبه القطيعة النفسية والسلوكية والثقافية، ويبدو أننا سنحتاج إلى وقتٍ قد يطول، حتى نصل إلى حالة من التوازن. كانت صورة المجتمع الخليجي التقليدية أكثر طبيعية وعفوية وتلقائية، رغم ما كان يسم العيش وقتذاك من شظف وصعوبة. وكان الإنسان الكادح: بحاراً كان أو حرفياً أو مُزارعاً، متساوقا مع بيئته ومفرداتها.

فأهل البحر كانوا على معرفةٍ بطوالع النجوم وأماكنها

ومواقيت ظهورها، وبمواسم الرياح وتواريخها على وجه الدقة، وعلامات هذه المواسم، وما يسبقها وما يليها، وأهل الزراعة أدرى بمواعيد المطر ومواسم الزرع وأسماء الرياح ومواقيت هبوبها، وكان المعماري المحلي ابن بيئته في اختياره للمواد المناسبة لهذه البيئة في تشييد البيوت والمعالم المعمارية المختلفة، وما ينطبق على هؤلاء ينطبق على من ندعوهم بالحرفيين من نجارين وحدادين و»قلافين « وسواهم.

الهوة بين هذه النهضة وبين التحول الاجتماعي ـ الثقافي التراكمي ما زالت شاسعة، كأن ذلك ضريبة التحول المفاجئ الذي لم يكن في الحسبان، نتاج أن المجتمعات الخليجية وجدت نفسها في أتون مركب عالمي من العلاقات وأنساق القيم والثقافة التي تفرض نفسها فرضاً، وكان أن أثّرت علينا بهذا الشكل الواضح، لأننا في فترة تحول وحراك في كل المجالات، وما لم يجرِ الالتفات الجدي إلى النتائج المتناقضة لذلك، فان الرموز والتعابير الثقافية المحلية مهددة بالسحق والضياع، فيما المتعين دمجها، بصورة خلاقة، في النسيج الثقافي الحي الراهن، وإبقائها ماثلة في وجدان وأذهان ليس جيل الحاضر فحسب، وإنما أجيال المستقبل أيضاً.

جيل اليوم في مجتمعاتنا الخليجية هو نتاج هذه التحولات العاصفة، وبعضها خارج عن السيطرة، ومن الطبيعي أن يحمل كل صفات فترة التحول والحراك، بما فيها من قلق وعدم ثبات، وربما تشوه في أشكال الوعي والسلوك، التي من المتعين السعي لفهمها ومعالجتها.

مُنتدى الثلاثاء الثقافي

Thulatha Cultural Forum